الأمم المتحدة

A/C.2/68/L.22

الجمعية العامة

Distr.: Limited
31 October 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (هـ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

فيجي*: مشروع قرار

تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٧/٢١١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وإلى القرارات الأخرى المتصلة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(١)] التي أقر فيها المؤتمر، في جملة أمور، بأهمية الإدارة السليمة للأراضي، بما في ذلك تربة الأراضي الجافة، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة من حيث إسهامها في النمو الاقتصادي والتنوع البيولوجي والزراعة المستدامة والأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتمكين المرأة والتصدي لتغير المناخ وتحسين توافر المياه، وأكد أن التصحر

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتدهور الأراضي والجفاف ظواهر تشكل تحديات ذات بعد عالمي وما زالت تعوق على نحو خطير التنمية المستدامة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وأكد أيضا ما يشكله هذا بوجه خاص من تحديات لأفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، وأعرب عن بالغ القلق إزاء العواقب المدمرة لحالات الجفاف والمجاعة الدورية في أفريقيا، وبخاصة في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، ودعا إلى التحرك بصورة عاجلة من خلال اتخاذ تدابير قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على جميع المستويات،

وإذ تشير كذلك إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أقر بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس اتجاه تدهور الأراضي والعمل من هذا المنطلق على إيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة، وهو أمر من المفروض أن يحفز على حشد الموارد المالية من مجموعة من المصادر العامة والخاصة،

وإذ يساورها القلق من العواقب المدمرة الناجمة عن الظواهر المناخية القاسية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة وما تتصف به من تكرر حالات الجفاف والفيضانات التي تدوم لفترات طويلة وتزايد وتيرة وشدة العواصف الترابية والعواصف الرملية وما تحدثه من تأثير سلبي في البيئة والاقتصاد،

وإذ تلاحظ أن تفادي استمرار تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة والعمل في الوقت نفسه على إصلاح الأراضي المتدهورة أمر بالغ الأهمية لكفالة الأمن الغذائي لفقراء المناطق الريفية وتوفير الطاقة والمياه لهم،

وإذ تلاحظ أيضا ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون على جميع المستويات بين الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٢] واتفاقية التنوع البيولوجي[٣]، وبين أمانات تلك الاتفاقيات، في ظل احترام ولاية كل منها،

وإذ تشدد على ضرورة تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والإدارة المستدامة للغابات وإصلاح الأراضي المتدهورة من أجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف،

وإذ تؤكد الطابع الشامل لعدة قطاعات الذي يتسم به التخفيف من حدة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بما في ذلك أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإذ تدعو في هذا الصدد جميع منظمات الأمم المتحدة المعنية إلى التعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على دعم التصدي على نحو فعال لتلك التحديات،

---

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٣) المرجع نفسه، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

وإذ ترحب بتنظيم الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم والتكنولوجيا أثناء المؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي عقد في بون، ألمانيا، في الفترة من ٩ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣،

وإذ تشير إلى الدورة الحادية عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، التي عقدت في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في بون، ألمانيا، والتي استعرضت خلالها اللجنة معلومات تتصل بجميع مؤشرات الأداء والأثر للخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر، إلى جانب معلومات بشأن التدفقات المالية لتنفيذ الاتفاقية، مقدمة من الأطراف وغيرها من الكيانات المقدمة للتقارير،

وإذ تؤكد أهمية مواصلة وضع أساليب ومؤشرات سليمة قائمة على أسس علمية شاملة لجميع الفئات الاجتماعية وتطبيقها لأغراض رصد وتقييم مدى وأثر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وأهمية الجهود التي يجري بذلها حاليا لتشجيع البحوث العلمية وفقا للاتفاقية،

وإذ ترحب بقيام أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة ومع مكاتب معنية تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية وإقليمية معنية ووكالات وطنية رئيسية، بتنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن السياسات الوطنية لمكافحة الجفاف في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وإذ تحيط علما بالإعلان المعتمد في ذلك الاجتماع،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٦٧/٢١١ وعن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[٤]؛

٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات عاجلة لعكس اتجاه التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، حسب الاقتضاء ووفقا للولاية التي نصت عليها الاتفاقية، بمساعدة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية والوكالات المتعددة الأطراف والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى؛

٣ - **تعيد تأكيد** تصميمها على القيام، وفقا للاتفاقية، باتخاذ إجراءات منسقة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، للرصد العالمي لتدهور الأراضي وإصلاح الأراضي المتدهورة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، وتعيد أيضا تأكيد تصميمها على دعم وتعزيز تنفيذ الاتفاقية والخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات

(٤) A/68/260، الفرع الثاني.

العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)، بطرق منها حشد موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها وتوفيرها في حينها، وتلاحظ أهمية التخفيف من الآثار الناجمة عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بطرق من بينها الحفاظ على الواحات وتنميتها وإصلاح الأراضي المتدهورة وتحسين نوعية التربة وتحسين إدارة المياه، إسهاما في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتشجع في هذا الصدد على إقامة شراكات والاضطلاع بمبادرات لحماية الموارد الأرضية، وتسلم بأهمية تلك الشراكات والمبادرات، وتشجع أيضا على بناء القدرات والاضطلاع ببرامج التدريب الإرشادية والدراسات العلمية والمبادرات التي تهدف إلى زيادة فهم المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسياسات وممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والتوعية بها؛

٤ - **تشدد** على أهمية إيلاء الاعتبار المناسب، لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لقضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وفقا للاتفاقية، فضلا عن العواصف الترابية والعواصف الرملية؛

٥ - **تعرب عن عميق تقديرها وامتنانها** لحكومة ناميبيا لاستضافتها بنجاح الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية في ويندهوك في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وترحب بالعرض الذي تقدمت به تركيا لاستضافة الدورة الثانية عشرة في عام ٢٠١٥؛

٦ - **تلاحظ** القيام مؤخرا بتعيين الأمين التنفيذي الجديد، وتثني على الأمين التنفيذي المنتهية ولايته، لما قام به من دور في النهوض بالقضية التي وضعت الاتفاقية من أجلها؛

٧ - **ترحب مع التقدير** بالقرار الذي اتخذه مؤتمر الأطراف الحادي عشر بإنشاء فريق عامل حكومي دولي للقيام بما يلي: وضع تعريف مستند إلى أساس علمي للخلو من تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة؛ ووضع خيارات تتصل بالمناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة يمكن أن تنظر فيها الأطراف حال سعيها لتحقيق الخلو من تدهور الأراضي؛ وإبلاغ الاتفاقية بما تستتبعه استراتيجيته وبرامجه الحالية والمقبلة وباحتياجاته من الموارد؛

٨ - **تحيط علما** بالقرار الذي اتخذه المؤتمر الحادي عشر من أجل إنشاء حلقة وصل بين العلوم والسياسات لتيسير إقامة حوار في اتجاهين بين العلوم والسياسات وضمان توفير معلومات ومعارف ومشورة لها أهمية للسياسة العامة في مجالي التصحر/تدهور الأراضي والجفاف؛

٩ - **تحيط علما مع التقدير** بقرار مؤتمر الأطراف نقل الآلية العالمية من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما إلى بون، لكي تشغل نفس المبنى مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر وكذلك بالقرار القاضي بإنشاء مكتب اتصال في روما، مزود بما هو مناسب من الموظفين،

١٠ - **تكرر تأكيد** ضرورة التعاون عن طريق تبادل المعلومات المتصلة بالمناخ والطقس ونظم التنبؤ والإنذار المبكر المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وبالعواصف الترابية والعواصف الرملية على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، وتدعو في هذا الصدد الدول والمنظمات المعنية إلى التعاون في مجال تبادل المعلومات ونظم التنبؤ والإنذار المبكر في هذا المجال؛

١١ - **تلاحظ** أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، بما فيها القطاع الخاص، في دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وهيئاته الفرعية وفقا للنظام الداخلي لمؤتمر الأطراف ومشاركة تلك الجهات المعنية في تنفيذ الاتفاقية والخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر لتعزيز تنفيذ الاتفاقية؛

١٢ - **تدعو** مرفق البيئة العالمية إلى أن يكفل تخصيص للموارد لاتفاقية مكافحة التصحر بشكل عادل، وتحث الجهات المانحة على مواصلة تجديد موارد المرفق بشكل فعال لضمان كفاية تمويله بما يتيح تخصيص الموارد بصورة كافية ومناسبة لمجال تركيزه المتعلق بتدهور الأراضي؛

١٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأمم المتحدة للمؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ دورات مؤتمر الأطراف وهيئتيه الفرعيتين عقدها خلال فترة السنتين؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يرصد في اقتراحه للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ اعتمادات لدورات مؤتمر الأطراف وهيئتيه الفرعيتين؛

١٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند الفرعي المعنون ''تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا'' في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.